الوعي القانوني بالحقوق والضوابط التأديبية المضمنة في اللوائح الجامعية ومستوى الالتزام والرضا بالقوانين لدى طلبة كليات التربية جامعة الحديدة

(دراسة تطبيقية على طلاب كلية التربية زبيد)

عادل سالم علي فتيني[1]* و عبدالرحمن الفكي محمد[2]

[1]كلية التربية – زبيد، جامعة الحديدة، اليمن

[2] كلية التربية، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، السودان

* adelsalem199@gmail.com

DOI: https://doi.org/10.56807/buj.v2i2.90

الملخص

هدفت الدراسة إلى الكشف عن مستوى الوعي القانوني بالحقوق والضوابط التأديبية المضمنة في اللوائح الجامعية ومستوى الإلتزام والرضا بها لدى طلبة كلية التربية زبيد– جامعة الحديدة، ومن أجل ذلك اقتضت المنهجية استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة، وأجري البحث على مجتمع الدراسة من طلبة الفرقة الرابعة (النهائية) من طلاب كلية التربية بـ: زبيد، البالغ عددهم(439) طالباً وطالبة، ونظراً لحجم المجتمع الأصلي الكبير؛ اختار الباحث أربعة أقسام، قسمان أدبيان، وهما (قسم اللغة الانجليزية، وقسم اللغة العربية)، وقسمان علميان، وهما (قسم معلم الحاسوب، وقسم الرياضيات)، حيث بلغ حجم العينة النهائية (129) طالباً وطالبة، يمثلون (29.38%) من المجتمع الأصلي، منهم (58) ذكور، بنسبة (45.0%)، و(71) إناث، بنسبة (55.0%)، تم اختيارهم بطريقة عشوائية، بعد أن حددت الأقسام بطريقة قصدية، توصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج منها، وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة، تعزى لصالح الموافقين على جميع فقرات الحقوق والضوابط التأديبية، وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة، تعزى لصالح الموافقين على جميع فقرات الإلتزام والرضى بالقوانين المنظمة للحياة الجامعية، عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في مقياس مستوى الوعي القانوني لدى طلاب كلية التربية بجامعة الحديدة تعزى لمتغير الجنس، وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في مستوى الوعي القانوني لدى طلاب كلية التربية بجامعة الحديدة تعزى لمتغير القسم.

كلمات مفتاحية: الوعي القانوني، الحقوق، الضوابط التأديبية، اللوائح الجامعية، كليات التربية.

Abstract

The study aimed to discover the existence of legal awareness of the educational systems and regulations among the students of the College of Education, Zabid, University of Hodeidah, Yemen, that are related to the legislations governing the university life. Thus, the methodology required the use of the descriptive approach to achieve the objectives of the study. The research was conducted at the University of Hodeidah on 439 students (male and female) from the final fourth level of the College of Education, Zabid. And due to the large size of the original community, the researcher chose four departments: two departments from Humanities (the Department of English and the Department of Arabic), and two departments

from Sciences (Computer teacher department and Mathematics department), where the final sample size was (129) students, representing (29.38%) of the original community of which (58) were males, forming (45.0%), and (71) were females forming (55.0%). These students were selected randomly after the departments had been deliberately identified. The findings of the study showed that (a) there were statistically significant differences between the responses of the members of the sample, which were attributed to the approval of all the points of the questionnaire, (b) there were no statistically significant differences in the measure of the level of legal awareness among the students of the College of Education, Zabid - Hodeidah University, which were attributed to the gender variable and (c) there were vital differences with statistical significance in the measure of the level of legal awareness among the students of the College of Education, Zabid - University of Hodeidah, which were attributed to the department variable.

مقدمة:

في ظل الهجمات التي تستهدف كينونة المجتمعات وثقافتها وأسسها التي قامت عليها في العصر الحاضر، أهتمت المجتمعات بخلق وعي وإدراك لدى الأفراد من خلال نشر ثقافات تتعلق بالجوانب القانونية والصحية والبيئية والأمنية، حيث يعتبر الوعي القانوني الحصن الحصين الذي يجعل الأفراد على بينة مما يقومون به من ممارسات وسلوكيات داخل المجتمع.

وترى الفجال (2018، 87) والموسوي (2006)، أنه من السبل التي يجب أن نحصن بها المجتمع من خلال رفع مستوى الوعي القانوني لدى المواطن منذ مراحل إعدادهم الأولى بالجامعات، وأن زيادة الوعي القانوني بالحقوق، والواجبات، ومعرفة الفرد منا بما له، وما عليه تجنبه الكثير من المتاعب التي قد تقع أو قد يخفف من آثارها حال وقوعها، وهذا ينعكس بالأثر الإيجابي على المجتمع ككل من استقرار اجتماعي واقتصادي وسياسي مما يساعد على الرخاء وتطور المجتمع وتقدمه.

ويعتقد البعض أن الوعي القانوني بالحقوق والضوابط التأديبية الجامعية يتطلب تعليماً قانونياً متخصصاً، ولكن الواقع يشير إلى أن الهدف من التربية القانونية هو تنمية وعي الطلاب بحقوقهم وواجباتهم، والجزاءات التأديبية لكل من يتجاوز القوانين واللوائح التي ترتبط بطبيعة المجتمع الجامعي، والتي تنظم حياة الطالب الجامعي والعملية التعليمية التعلمية، وبالتالي يُعد الوعي القانوني بالحقوق والضوابط التأديبية التي تنص عليها الأنظمة واللوائح الجامعية مطلباً مهماً اقتضته التطورات المتسارعة في شتى مجالات التعليم.

وإذا كانت الثقافة القانونية تمثل ضرورة لكل أفراد المجتمع فإنها بالنسبة لطلاب الجامعة نقطة تحول وعامل نمو وإطار حياة ذلك أن أهمية الجامعات تنبع من مسؤولياتها عن إعداد وتأهيل الشباب الجامعي المتزن والمتكامل الشخصية للقيام بالواجب العلمي والعملي تجاه الأمة والمجتمع(زهير، 1990). فالطالب الجامعي يجب أن يلم بحقوقه وواجباته وبعض القواعد والأنظمة والبديهيات القانونية التي تنظم العملية التعليمية الجامعية، حتى لا يقع في شباك المساءلة القانونية التي قد تؤثر على مستقبله الدراسي.

المشكلة والتساؤلات:

لقد أصبح من الضروري تعزيز الوعي القانوني بالحقوق والضوابط التأديبية داخل البيئة التعليمية خصوصاً الجامعية، بل يُعد الوعي القانوني ضرورة حياتية للمجتمعات في الفترة الراهنة؛ فهو يساعد الفرد مهما كان دوره في معرفة واجباته فيؤديها وإدراك حقوقه فيحافظ عليها، حيث يعبر مفهوم الوعي عن مدى إدراك المرء لذاته ولما يحيط به إدراكاً مباشراً.

إذاً فالوعي القانوني ينعكس على العملية التعليمية وواقعها، فضعف مستويات الوعي القانوني لدى الطلاب كما تقول بعض الدراسات منها دراسة (الحرون، 2013م)

ودراسة (بودي، والقرشي، 2011م) ينعكس سلباً على البيئة التعليمية، ويكون واقع الأجيال هشاً وضعيفاً على المستويين السلوكي والمعرفي. وبالتالي فقد أظهرت هذه الدراسات ضعف في الوعي القانوني لدى طلاب الجامعات، وتوصلت دراسة الحرون (2013) إلى بناء تصور مقترح لتنمية الوعي القانوني لدى طلاب الجامعة.

وهذا يثبت ما لاحظه الباحث من خلال معايشته لسلوكيات الطلاب اليومية، فممارساتهم تعبر عن قلة وعيهم بحقوقهم وواجباتهم، وجهلهم وتهاونهم باللوائح والضوابط التعليمية، والجزاءات التأديبية التي قد تؤثر على مستقبلهم الدراسي، ويرى الباحثان أن الطرح والمعالجة والتأليف في هذا الموضوع ضعيف ونادر جداً، مما استلزم من وجهة نظر الباحثان ضرورة إجراء دراسة عن بعض المبادئ القانونية، وحقوق الطلاب المشروعة ومسؤولياتهم التي تضمنتها اللوائح القانونية الجامعية وبعض الضوابط التأديبية.

وبناءً على ما سبق يمكن تحديد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي:

ما مستوى الوعي القانوني بالحقوق والضوابط التأديبية المضمنة في اللوائح الجامعية ومدى الإلتزام والرضا بها لدى طلاب كلية التربية جامعة الحديدة؟ ويتفرع منه الأسئلة الفرعية الآتية:

1- ما مستوى الوعي القانوني بالحقوق والضوابط التأديبية المضمنة في اللوائح الجامعية لدى طلبة كلية التربية زبيد؟
2- ما مدى الإلتزام والرضا بالقوانين المنظمة للحياة الجامعية المضمنة في اللوائح الجامعية لدى طلبة كلية التربية زبيد؟
3- ما مدى وجود فروق معنوية بين الطلاب في مدى الوعي بالحقوق والضوابط التأديبية من حيث القسم؟
4- ما مدى وجود فروق معنوية بين الطلاب في مدى الوعي بالحقوق والضوابط التأديبية من حيث الجنس؟

الفرضيات:

1- توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في مدى الوعي بالحقوق والضوابط التأديبية من حيث القسم.
2- توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في مدى الوعي بالحقوق والضوابط التأديبية من حيث الجنس.

أهداف الدراسة:

1- معرفة مستوى الوعي بالحقوق والضوابط التأديبية لدى طلبة كلية التربية زبيد جامعة الحديدة.
2- التعرف على مدى الإلتزام والرضا بالقوانين المنظمة للحياة الجامعية المضمنة في اللوائح الجامعية لدى الطلاب.
3- تحديد طبيعة الفروق في مدى الوعي بالحقوق والضوابط التأديبية لدى طلبة كلية التربية من حيث القسم، والجنس.

أهمية الدراسة:

1- تسهم هذه الدراسة في نشر ثقافة الوعي القانوني بين أوساط الطلاب الجامعيين، وتوعيتهم بحقوقهم وواجباتهم.
2- توعية الطلاب بالقوانين واللوائح الجامعية المنظمة للعملية التعليمية والتي تجعلهم على بصيرة مت أمرهم في التعامل مع الوسط الجامعي.
3- إن واقع الكشف عن ضعف الوعي بالحقوق والضوابط التأديبية قد يفيد في بناء برامج إرشادية داخل الجامعة بغرض التخلص من مشكلة الجهل بالقوانين واللوائح.

الحدود الدراسة:

طبقت هذه الدراسة على طلبة كلية التربية زبيد جامعة الحديدة (الفرقة الرابعة) طلاب وطالبات، تم اختيار قسمين علميين هما (قسم معلم الحاسوب، وقسم الرياضيات)، وقسمين أدبيين هما (قسم اللغة العربية، وقسم اللغة الإنجليزية) للعام 2017/2016م.

المصطلحات:

الوعي القانوني Law awareness:

تختلف التعاريف التي تعرضت لهذا المفهوم على حسب الاختلاف الايديولوجي والبيئي للمجتمعات البشرية، إذ أنه لا يمكن فهم الوعي القانوني كاصطلاح، دونما ربطه باصطلاح الوعي الاجتماعي والذي يقصد به: الآراء والمفاهيم والأفكار، والنظريات السياسية، والقانونية، والجماليات والأخلاقيات وغيرها، والفلسفة، والدين والأشكال الأخرى للوعي، ولا يفهم الوعي الاجتماعي–كبعد معنوي– إلا من خلال الوجود الاجتماعي، بما يعنيه من الحياة المادية والمجتمع، وإنتاج الثروة، والعلاقات الاجتماعية التي تقوم بين الناس من خلال عملية الإنتاج(سمير كوم،1997،578).

لذا نحن إزاء مفهوم يتداخل مع مفاهيم أوسع نسبياً منه، فالوعي القانوني هو جزء من الوعي الاجتماعي عموماً، إلا أن ثمة تمايزا نسبياً لما يقصد بالوعي القانوني عن غيره من أشكال الوعي الأخرى السياسي والأخلاقي والجمالي، ويقصد بالوعي القانوني، مجموعة الآراء والمفاهيم والأفكار والنظريات الفلسفية–القانونية والدستورية السائدة في بلد ما (عبدالفتاح،2002،32).

بينما عرف "أوليدوف" الوعي القانوني "الحقوقي" بأنه جملة الآراء التي تعكس علاقة البشر بالحق القائم (أوليدوف،1982م،86).

ويعرف الباحثان الوعي القانوني إجرائياً بأنه: قدر من المعرفة العامة بقوانين ولوائح وأنظمة التعليم الجامعي التي تنظم الحقوق والواجبات بالنسبة للطالب المعلم، وتهذب سلوكه، وعلاقته بزملائه، وأساتذته، وتعمل على تنظيم سير العملية التعليمية بمسارها الصحيح.

الحقوق:

الحقوق: جمع حق، والحَقّ هو النصيب الواجب للفرد أو الجماعة(مجمع اللغة العربية، 2003، 163). والحق نقيض الباطل، وجمعه حقوق، وحقاق، والحق من أسماء الله وقيل من صفاته(ابن منظور، 1986، ج1، 940).

وتدور معاني الحق في اللغة حول: اليقين والثبوت والوجوب والاختصاص، الحق مرادف للواجب والحقوق واجبات، والواجبات حقوق، والفرق بينهما إنما هو في النسبة للإنسان أو عليه(الصفار، 2005، 112).

أما في الاصطلاح فقد أورد كثير من العلماء تعريفات للحق منها ما عرفه (عطية، 2011، 16) بأنه: التزام المجتمع واعترافه بحاجات الفرد والعمل على تدعيمها وحمايتها من أي اعتداء وبأي شكل من الأشكال، ومن أمثلة هذا الحق: الحق في الحياة، وفي الحرية، وفي الكرامة، وتحمل المسؤولية.

ويعرفها الباحثان إجرائياً بأنها: مجموعة من القوانين والقواعد والنظم التي تحمي الطالب والتي يحتاج لها داخل الحرم الجامعي والمدونة في اللوائح والأنظمة الجامعية بالجمهورية اليمنية.

الضوابط التأديبية:

الضبط لغة: لزوم الشيء وحبسه، وضبط عليه وضبطه يضبط ضبطاً وضباطه، وقال الليث: الضبط لزوم شيء لا يفارقه في كل شيء، وضبط الشيء حفظه بالحزم، والرجل ضابط أي حازم(شروخ، 2005،99).

وفي الاصطلاح يعرف دور كايم الضبط بأنه: أي عامل يتدخل في سلوك الفرد يُعد عاملاً ضابط.

ويعرف الباحثان الضوابط التأديبية إجرائياً بأنها: مجموعة الجزاءات والمواد والقوانين والقواعد المضمنة في اللائحة الموحدة للجامعات اليمنية والتي تنص على معاقبة الطلاب المخالفين للنظام والقانون للحد من العنف واللامبالاة بمقدرات الجامعة.

اللوائح الجامعية:

يعرفها الدكتور(مشرف،1998م،129) بأنها: تلك اللوائح التي تصدر من السلطة التنفيذية في شكل قواعد عامة موضوعية مجردة، وتنظم أموراً لم يسبق للمشرع تنظيمها، وتتضمن فرضاً لبعض القيود على حريات الأفراد

من أجل المحافظة على النظام العام في المجتمع بعناصره المعروفة: الأمن العام، والصحة العامة، والسكينة العامة.

ويعرفها (بوضياف،2007م،79) بأنها: مجموعة القرارات الصادرة من السلطة التنفيذية بهدف المحافظة على النظام العام، ويكون الغرض منها تقييد الحريات العامة للفرد.

التعريف الإجرائي للباحثان: هي مجموعة من القواعد القانونية التي تُسيِّر وتُنِّظم العملية التعليمية داخل المؤسسة الجامعية، والتي تحدد للطالب حقوقه وواجباته، وعلاقته بهيئة التدريس، وزملائه، والمؤسسة التعليمية التي ينتمي اليها.

كلية التربية زبيد:

هي مؤسسة علمية تربوية تستقبل طلاب الثانوية العامة أو ما يعادلها، تابعة مالياً وإدارياً لجامعة الحديدة، حيث تقع كلية التربية زبيد في مدينة زبيد على خط الحديدة –تعز الرئيس، أنشأت الكلية في عام الجامعي 1993/1992م حيث كانت إحدى الكليات الفرعية التابعة لجامعة صنعاء. ثم اصبحت إحدى كليات جامعة الحديدة بعد صدور القرار الجمهوري رقم (165) لسنة 1996م بإنشاء جامعة الحديدة، حيث تتبع الكلية نظام الفصلين الدراسيين ومدة الدراسة فيها أربع سنوات يمنح الطالب الناجح في نهايتها درجة البكالوريوس، ومن أهدافها إعداد المعلمين للمدارس الإعدادية والثانوية وما في مستواها إعداداً أكاديمياً، ومهنياً، وثقافياً في إطار فلسفة المجتمع اليمني (دليل القبول والتسجيل للجامعة،2015،6).

الدراسات السابقة:

دراسة (أحمد شحاته،2007م)، بعنوان: الوعي القانوني بالخطأ التأديبي والجزاءات التأديبية لدى طلاب كلية التربية وعلاقتهم بالتزامهم التنظيمي، هدفت الدراسة إلى التعرف على الواقع الفعلي لمدى وعي طلاب كلية التربية ببعض المسئوليات القانونية المرتبطة بالحياة الجامعية والمتمثلة في حقوقهم وواجباتهم، كما وردت بقانون تنظيم الجامعات، والمذكرة التفصيلية له، وعلاقتها بالتزامهم التنظيمي، استخدم الباحث المنهج الوصفي، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج هي:

1- عينة الدراسة من الطالبات أكثر وعياً بالأخطاء التي تستوجب العقوبة، وكذلك الجزاءات التأديبية بقانون تنظيم الجامعات واللائحة التنفيذية من الطلاب.
2- أما من ناحية الإيمان بشخصية الكلية، والانتماء لها، والرضا عن الدراسة بها فكانت عينة الدراسة من الإناث بشكل عام أكثر التزاماً من الذكور.
3- أما بالنسبة لبعد الإلتزام التنظيمي والخاص ببذل الجهد داخل الكلية فقد لوحظ توافر عناصره بدرجة عالية لدى جميع أفراد العينة سواءً من الذكور أو الإناث.
4- هناك دلالة إحصائية بين وعي الطالبات بالمسئوليات القانونية بالجامعة وإلتزامهن التنظيمي، وعدم وجود هذه الدلالة بالنسبة لعينة الدراسة من الذكور.

دراسة (فتحي، وهاشم،1998). بعنوان: حقوق طلاب الجامعات ومعوقات ممارستها، هدفت الدراسة إلى التعرف على ماهية حقوق طلاب الجامعة، ومجالاتها المختلفة سواء المتعلقة بالحرية الاكاديمية، أو الحقوق السياسية، أو الاجتماعية والاقتصادية، أو النفسية، أو الدينية، مع معرفة أثر طبيعة الدراسة بالكليات النظرية والعلمية في ممارسة الطلاب حقوقهم الجامعية، وتحديد أهم المعوقات التي تحول دون ممارسة الطلاب تلك الحقوق، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي لها لتحقيق أهداف الدراسة المنشودة، استخدم الباحثان أداة الاستبانة، طبقت الدراسة على عينة قوامها (672) طالباً وطالبة من كليات نظرية وعلمية، توصلت الدراسة إلى أنه لا يتاح لطلاب الكليات ببعض الحقوق الاجتماعية والاقتصادية مع وجود فروق لصالح الكليات العلمية، بينما كان طلاب الكليات النظرية يتمتعون بقدر ملحوظ في تلبية حقوقهم النفسية والدينية يعزي لطبيعة دراستهم النظرية.

دراسة (منى الحرون،2013م). بعنوان: الثقافة القانونية لدى طلاب الجامعات، دراسة تحليلية للتشريعات المنظمة للحياة الجامعية، هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على مدى إلمام طلاب الجامعات بالتشريعات المنظمة للحياة الجامعية، ووصولاً لوضع تصور مقترح لكيفية نشر الثقافة القانونية بين طلاب الجامعة، اتبعت الباحثة المنهج الوصفي، واعتمدت الدراسة على استبانة لقياس مستوى الثقافة القانونية، وأجريت الدراسة على طلاب جامعات (مدينة السادات، والاسكندرية، والمنوفية) الذي يبلغ عددهم (505)، من كليات رياض الأطفال، والآداب، والتربية، والحقوق، والتجارة، والسياحة والفنادق، والعلوم من خلال الفرقة النهائية وقبل النهائية، كان عدد الطلاب (374) طالباً، و (131) طالبة، توصلت الدراسة إلى وجود ضعف في ثقافة طلاب الجامعات بالتشريعات المنظمة للحياة الجامعية، وكانت هناك فروق إحصائية لصالح الذكور، وطلاب الكليات العلمية، والمشاركين في الأنشطة الطلابية، والمشاركين سياسياً، ولا توجد فروق دالة إحصائياً وفق متغير الفرقة والإقامة، وفي ضوء الإطار النظري والجانب الميداني قدمت الباحثة تصوراً مقترحاً لتنمية الثقافة القانونية لدى طلاب الجامعة.

دراسة (بودي، والقرشي، 2011م). بعنوان: مستوى الثقافة القانونية لدى طلبة جامعة الملك فيصل، دراسة ميدانية. استهدفت هذه الدراسة الكشف عن مدى إلمام طلبة جامعة الملك فيصل بالثقافة القانونية المتعلقة بوعيهم بالقوانين واللوائح الدراسية الجامعية التي تحدد مسؤوليات وواجبات الطلاب خلال المرحلة الجامعية، تم استخدم المنهج الوصفي لتحقيق أهداف الدراسة، كما اعتمدت الدراسة على الاختبار التحصيلي لقياس مستوى طلبة الجامعة في معرفة بعض القوانين واللوائح الجامعية، طبقة الدراسة على طلبة جامعة الملك فيصل، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: ضعف مستوى طلبة عينة البحث بصفة عامة في معرفتهم بالثقافة القانونية التي تتعلق بمعرفتهم باللوائح والقوانين الجامعية، وتوصلت إلى وجود فروق دالة بين الطلاب والطالبات في اختبار الثقافة، لصالح الطالبات، بينما توجد فروق دالة إحصائياً بين طلاب الكليات الأدبية والكليات العلمية في مستوى الإلمام بالقوانين واللوائح الجامعية لصالح الكليات العلمية، لا توجد فروق دالة إحصائياً بين طلاب عينة البحث المقيدين في السنوات الدراسية المختلفة في مستوى التعرف على القوانين واللوائح الجامعية، توجد فروق دالة إحصائياً بين طلبة الجامعة الحاصلين على معدلات تراكمية مختلفة في مستوى الإلمام بالقوانين واللوائح الجامعية، لصالح الطلبة الحاصلين على معدلات تراكمية عالية، لا توجد فروق دالة إحصائياً بيم طلبة الجامعة المنتسبين إلى (أباء– أمهات) من أصحاب المستويات التعليمية المختلفة في مستوى الإلمام بالقوانين واللوائح الجامعية.

التعليق العام على الدراسات السابقة.

اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة حول هدف معين وهو التعرف على مستوى الوعي القانوني عند الطلاب بيمنا انفردت الدراسة الحالية أيضاً بقياس مدى رضى الطلبة بهذه القوانين المنظمة للحياة الجامعية، كما أن الدراسة الحالية استخدمت المنهج الوصفي التحليلي بعكس الدراسات السابقة فقد استخدمت المنهج الوصفي، كما اختلفت الدراسة الحالية مع نتائج الدراسات السابقة حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن عينة الدراسة لديهم معرفة بالحقوق والضوابط التأديبية المضمنة في اللوائح الجامعية، واثبتت وجود فروق دالة إحصائياً تُعزى لمتغير القسم، بينما اثبتت الدراسات السابقة ضعف في مستوى الثقافة القانونية لدى عينة الدراسة ووجود فروق تُعزى لمتغير الجنس والكلية.

<u>الإطار النظري:</u>

أهمية الوعي القانوني بالحقوق والضوابط التأديبية.

الإنسان كائن اجتماعي، إذ لا غنى له عن الحياة في مجتمع، فهو عاجز بمفرده عن تأمين مختلف حاجاته،

وإشباع رغباته، ولذلك لا يمكن أن يعيش بمعزل عن أقرانه، غير أن الحياة في جماعة تتطلب تنظيم سلوك أفرادها وعلاقاتهم عن طريق وضع قواعد تبين لكل منهم ماله من حق، وما عليه من واجب، لمنع أي تدخل بين المصالح، ولتجنب الفوضى، واختلال التوازن، وذلك لما عرف به الإنسان من أنانية وحب الذات.

فلو أنعدم مثل هذا التنظيم لكانت الكلمة المسموعة هي الفوضى، ولسادت شريعة الغاب، وأصبحت الغلبة للأقوى، ولصدقت كلمة الفيلسوف الفرنسي (BOSSUET): "حيث يملك الكل فعل ما يشاء ولا يملك أحد فعل ما يشاء، وحيث لا سيد فالكل سيد، وحيث الكل سيد فالكل عبد"(كيره،1974،1).

يلعب الوعي القانوني دوراً مهماً في حياة البشر والمجتمع، فالبشر يتمسكون في حياتهم الاجتماعية بأصول وقواعد سلوك معينة، تظهر تاريخياً وتتغير مع تطور المجتمع، فالوعي القانوني هو مجموعة الآراء والأفكار القانونية السائدة في المجتمع التي تفصح عن علاقة أعضاء الجماعة بالنظام القانوني النافذ، وعن فهمهم لما يعد مطابقاً للقانون أو مخالفاً له، فالوعي القانوني بهذا المعنى هو الجانب الذاتي الموضوعي الذي يعي القانون كما هو موجود في الواقع، والوعي القانوني باعتباره جزءاً من الوعي الاجتماعي العام يصاغ ويتشكل بالتبعية للواقع المادي الاقتصادي للمجتمع، وبقدر ما يكون النظام القانوني معارضاً لمصالح الجماهير العاملة بقدر ما تكون الفجوة بين الوعي القانوني والنظام القانوني والعكس صحيح(فرحات،1981،291).

لذا ظهرت الحاجة إلى القانون للحد من حريات الأفراد، وإزالة ما فيها من تعارض، وللتوفيق بين مصالحهم، وذلك بعد أن أستشعر الأفراد الحاجة إلى قواعد تنظم صراع المصالح بينهم، الأمر الذي من شأنه أن يودي بالجماعة كلها، وهو مالا يمكن تجنبه إلا عن طريق فرض سلوك معين يلتزم به الجميع، مما يحقق النظام والاستقرار في المعاملات(فرج،1979،12).

ويطلق على القواعد التي تنظم سلوك الأفراد وتحكم علاقتهم عبارة عن" قواعد السلوك" وتهدف هذه القواعد أساساً إلى تنظيم حقوق الأفراد وحمايتهم، وهذا يدخل في مسئوليات التربية الاجتماعية، وذلك عن طريق تحديد مجال خاص بكل فرد من شأنه أن يمنع تدخل الآخرين، ولكن هذا التحديد لا يتأتى إلا بتعيين ما لكل فرد من حقوق، وما عليه من واجبات، على نحو يضمن لكل فرد، في آن واحد الاستماع بهذه الحقوق – وهو في مأمن من تدخل الأفراد الآخرين – والوفاء بواجباته.

ويهدف القانون بصورة أساسية إلى تحديد الحقوق وبيان مداها، وكيفية اكتسابها وانقضائها، فالحق هو ثمرة القانون ونتيجته، كما أن القانون يتمثل عملياً حين تطبيقه بما ينجم عنه من حقوق(عبدالله،1982،14).

ولما كان القانون ضرورة اجتماعية فلا بد للأفراد من معرفة القواعد القانونية التي تحكم علاقاتهم وتصرفاتهم، حيث يمثل الطلاب في المؤسسات الجامعية جزء أساسي يؤثر ويتأثر بما يملك من جوانب ثقافية توجه سلوكياته وتفرض على المؤسسة متطلبات، وهو ما قد يعود عليه بالإيجاب أو السلب ومن ثم تصبح تنمية جوانب الثقافة القانونية لدى الطالب الجامعي من العناصر المهمة التي يمكن أن تنعكس عليه وعلى الجامعة في نفس الوقت ومن ثم فإن تنمية الثقافة القانونية لدى الطلاب يساعد على، تزويد الطالب بالإحساس بالانتماء للجامعة فيلتزم بقواعدها ومعايير الحياة بها، وتوجيه السلوك وفقاً لشروط الجامعة وخصائصها، وتوسيع أفق ومدارك الطلاب حول الأحداث التي تحدث في المحيط الذي ينتمون له، وتحقيق التوازن بين مختلف الأقسام ومستويات الأداء (الفريجات، 2009، 267)، (العوفي، 2005، 23).

ويرى الباحثان أن الوعي القانوني بالحقوق والضوابط التأديبية المضمنة في اللوائح الجامعية مطلباً مهمُ اقتضته

التطورات المتسارعة في شتى مجالات التعليم، لذا سعت كثير من المؤسسات التعليمية والتربوية في دول العالم لنشر ثقافة الوعي القانوني بين اوساط الطلاب عامة؛ كضرورة ملحة للحفاظ على سير العملية التعليمية بالشكل المطلوب.

كما إن للطالب مكانة مهمة يجب أن يحافظ عليها من خلال إقامة علاقات سليمة مع المحيطين به من زملاء، وأساتذة، ورؤساء عمل، وأفراد المجتمع، وهذا يتطلب منه وعياً عاماً بحقوقه وواجباته، والضوابط التأديبية التي تترتب على المخالفات التي قد تبدر منه داخل الحرم الجامعي.

علاقة التربية بالوعي القانوني:

إن الحديث عن التربية وما تحدثه من تغير اجتماعي والعلاقة بينهما، حديث ليس بالجديد، إلا أننا اليوم وأكثر من أي وقت مضى في حاجة إلى تأصيل هذه العلاقة، فالتربية تعد حجر الزاوية في تكوين الفرد حيث تعيد تشكيله فكرياً وتكوينه عملياً بالاتجاه الذي تريده حتى يسهم مع الآخرين في صياغة واقع جديد يؤثر ايجاباً أو سلباً في توجهات المجتمع ومستقبله (أنوار، 2012،1).

وإذا كان أفلاطون يقول: لا علاج للفساد الذي ينهش المجتمعات إلا بنظام تربوي يبدأ من الصغر ويبصر الناس بفن الحياة وفن السلوك، ولقد ذهب هذا المذهب كل من: أرسطو، وبستا لوذي، وجون ديوي، حيث أجمعوا على أن إصلاح المجتمعات لا يتأتى إلا من خلال نظمها التربوية، وإذا كان شأن التربية على هذا الوجه في إصلاح المجتمعات فإن من شأنها المشاركة في استقرار المجتمعات واستتباب الأمن بها من خلال ما تقوم به من دور في نشر الوعي القانوني (عبد المطلب،1993،3).

وبالتالي فإن من أهداف المؤسسات التربوية التعليمية ترجمة الأهداف الاجتماعية إلى ممارسات تترجم في سلوك وأخلاقيات الأفراد، لذا فإن أهدافها تستمد من السياسة العامة للدولة، وتنفق الدول الكثير من أجل دعم وتمويل المؤسسات التربوية، إدراكاً منها لدور التربية في رقي المجتمع واستقراره، لذلك فهي تتحمل مسئولية أداء وظائفها ومسؤولياتها أمام المجتمع من حفاظ على الثقافة والتقاليد، وتنشئة الأفراد وضبط سلوكياتهم وتعويدهم على احترام النظم والقوانين المعمول بها في الدولة (فرج، 2004).

حيث أوضح (عبد المطلب،1993م،6). أنه إذا كان القانون مجموعة القواعد السلوكية التي تحكم الروابط داخل المجتمع وتتولى تنفيذها السلطات العليا فيه بقصد إقرار النظام واستتباب الأمن فإن التربية تهيئ البيئة الملائمة التي يعمل في رحابها القانون من خلال ما تقوم على تحقيقه من أهداف لذا فالعلاقة بين القانون والتربية علاقة عضوية.

ومن أجل ذلك فإن جامعة الدول العربية رأت أنه لابدَ من البحث عن وسائل علمية ومنظمة، تكفل معرفة الناس بالقوانين، ويأتي في مقدمة هذه الوسائل، تخصيص مكان في برامج التعليم لدراسة المبادئ والاحكام الأساسية للقانون، مع تبسيط هذه الدراسة وقصرها على أهم القواعد أثراً في حياة الناس، وترى الجامعة أنه إذا ما اتسع نطاق المعرفة بأهم الأحكام القانونية بين الناس، نتج عن ذلك وعي بها (جامعة الدول العربية،1971م). وعلى ذلك فإن التربية مطالبة بالاستجابة الواعية والمنظمة التي تقوم على تربية الطلبة تربية قانونية، تساعدهم على فهم حقوقهم وواجباتهم، وتوفر لهم الوعي القانوني، الذي يساعدهم على ضبط سلوكياتهم وفق القوانين السائدة في المجتمع، لأنه إذا كان القانون مجموعة من الروابط السلوكية التي تحكم الروابط داخل المجتمع، فإن التربية هي التي تهيئ البيئة الملائمة التي يعمل فيها القانون، وذلك من خلال مناهجها المدرسية، وممارساتها التربوية، من هنا فإن العلاقة بين القانون والتربية علاقة وطيدة (طوالبة،2009، 2).

الحقوق والضوابط التأديبية للطلاب، وفيه المواد الآتية:

مادة(70): جميع الطلاب المسجلين في الجامعة بمختلف مستوياتهم الدراسية يخضعون للقواعد والضوابط التأديبية المبينة في هذا النظام.

أولاً: الحقوق المشروعة: ومن هنا يتضح أن نجاح العملية التعليمية مرهون بمدى دافعية واستجابة وتفاعل الطالب في البيئة الجامعية، لذلك لزم أن تتوفر له كافة الإمكانات الأساسية في البيئة التعليمية التي تحثه على الإبداع والابتكار، فارتقاء أي أمة من الأمم أو مؤسسة من المؤسسات مرهون بتوافر مقومات الأمن النفسي والاجتماعي لأفرادها، وتتمثل هذه المقومات بالنسبة للطالب الجامعي في الاندماج الفعلي في العملية التعليمية، وإقباله على دراسة التخصص الذي طالما رغب فيه، ويتعزز هذا الشعور بالأمن النفسي من خلال فهمه للوائح والأنظمة، وإلمامه بحقوقه وواجباته، ليشعر بوجوده الاجتماعي كعضو فاعل في البيئة الجامعة. وبالتالي تحدد اللوائح مجموعة من الحقوق التي يجب أن يتمتع بها الطالب الجامعي وهي على النحو التالي:

مادة(71): يعد حصول الطلاب على العلم والمعرفة أول وأهم حق من حقوقهم ويرافق ذلك مجموعة من الحقوق تميز شخصية الطالب الجامعي عن غيره، ومن هذه الحقوق على سبيل المثال – لا الحصر–كما وردة في نص (النظام الموحد لشؤون الطلاب،2008،385) على النحو التالي:

أ- إبداء الرأي والمشاركة الفعالة فيما تقوم به الجامعة من برامج علمية وخطط دراسية وتقويم الأداء وفق المعايير العلمية والأكاديمية والإدارية.

ب- الحصول على البطاقة الجامعية باعتبارها الوثيقة التي تثبت هوية الطالب داخل الحرم الجامعي.

ج- التكريم إذا كان الطالب ضمن من تنطبق عليه شروط التكريم، ومن ذلك ظهور اسمه في لوحة الشرف بالجامعة وفق ما جاء بهذا النظام.

د- الاشتراك في الجمعيات العلمية والمساهمة في تكوينها والعمل ضمن أنشطتها وفق اللوائح المنظمة لذلك.

هـ- استخدام المكتبات بما تحتويها من مراجع للاطلاع أو الإعارة وفق النظم المحددة.

و- استخدام المعمل الخاص بالجامعة لإثبات تجاربه وإبداعاته ولتطوير مداركه العلمية وفق النظم الخاصة بها.

ز- المشاركة في إقامة الأنشطة المختلفة التي تتبناها وترعاها الجامعة كالأنشطة الرياضية أو الثقافية أو الاجتماعية.

ح- الرعاية الصحية الأولية والرعاية الاجتماعية داخل الحرم الجامعي لمساعدته في حل مشكلاته التي تعيقه عن التحصيل العلمي عن طريق المرشدين والباحثين الاجتماعيين بالجامعة وله الحق لأجل ذلك في الحصول على المساعدة المادية وفق اللوائح المنظمة لها.

ط- التظلم أو التماس إعادة النظر في القرارات الصادرة ضده بناءً على ما جاء في هذه النظم.

ي- الحصول على الوثائق التي تمنحها الجامعة بما في ذلك منحه الدرجة العلمية بعد استكمال متطلبات التخرج من الجامعة.

ك- استفسار مدرسية داخل الحرم الجامعي ومناقشتهم المناقشة العلمية اللائقة وطلب المزيد من توضيح ما لم يدركه من العلوم والمعارف ولا رقابة علية أو عقوبة في ذلك ما لم يخل بالقوانين واللوائح النافذة والآداب العامة.

ل- للطالب الحقوق الواردة في هذا النظام بما في ذلك حق وقف القيد وإعادتها والانسحاب من الجامعة والتظلم من نتائج الإختبارات.

م- الحصول على سند قبض رسمي لكل ما يدفعه لخزينة الجامعة، كما له الحق في استرداد كل ما دفعه كتأمين لدى المختصين بالجامعة ووفق اللوائح المنظمة لذلك.

ن- المطالبة بحقوقه داخل الحرم الجامعي متمسكاً بالنصوص واللوائح النافذة في الجامعة وجميع الطلبة متساوون في الحقوق والواجبات بالجامعة.

س- الحفاظ على محتويات ملفه داخل الحرم الجامعي بمكان آمن وبشكل منظم وبأيدي أمينه وعدم تسليم أي من محتوياته (الملف) إلا للطالب أو من يوكله رسمياً، وكذا عدم نشر أي من هذه المحتويات ما لم يكن هذا النشر ناتجاً عن قرار عقوبة ضد الطالب كما أنه من حق الطلبة على الجامعة المحافظة على صورهم الشخصية داخل ملفاتهم وعدم إظهارها أو استخدامها إلا لما خصصه له وبالذات صور الطالبات وباعتبار أن هذه الصور من المحتويات الإلزامية في ملف القبول بالجامعة، فلا بد من ضمان حفظها ونزاهة التعامل بها في الجامعة.

ع- أية حقوق لم ترد في هذا النظام يتم تضمينها بالتعليمات الصادرة من قبل الجامعة.

ثانياً: الضوابط التأديبية: مثلما لطالب الجامعة حقوق فإن عليه واجبات، كما أن هناك أمور يجب عليه ألا يتعداها حتى لا يقع في المخالفة، فالطالب الجامعي يتميز بدرجة من الوعي والحكمة والعقلانية تجعله أهلاً لتحمل المسؤولية الشخصية تجاه تصرفاته وأفعاله، فالجامعة تتوقع من طلابها وكافة منسوبيها قبول واحترام هذه المبادئ الواردة في اللوائح والأنظمة وعدم تعديها أو تجاوزها بأي حال من الأحوال، وبالتالي فقد أوضحت اللوائح كل ما يمكن أن يُعد مخالفة وبينت العقوبات وهي على النحو التالي:

مادة(72): يُعد مخالفة كلُ إخلال بالقوانين واللوائح والقرارات والقيم الجامعية، وعلى الأخص ما نصت عليه (النظام الموحد لشؤون الطلاب،2008،387،388)، وهي:

أ- تعطيل الدراسة أو التحريض عليه أو الامتناع المدبر عن حضور الدروس والمحاضرات والأنشطة الجامعية الأخرى التي يُلزم الطالب بالمواظبة عليها وبما لا يخالف الدستور والقوانين النافذة.

ب- كل فعل يتنافى مع الأخلاق والآداب العامة داخل الجامعة.

ج- كل إخلال بنظام الإختبارات أو ما يمنع الهدوء اللازم لها.

د- كل غش في الإختبارات أو الشروع فيه أو محاولة القيام بذلك يعد مخالفة.

هـ- التخريب المتعمد للممتلكات والمنشآت الجامعية.

و- إثارة الشغب أو محاولة الاعتداء على أي فرد داخل الحرم الجامعي.

ز- توزيع المنشورات والملصقات والمجلات الجدارية أو النشرات بأية صورة في الكليات بغير الأماكن المخصصة لها وبما لا يتعارض مع الدستور والقوانين النافذة.

ح- جمع التوقيعات التي من شأنها الإساءة للجامعة ولأعضاء هيئة التدريس فيها.

ط- التنظيم أو الدعوة إلى إقامة حفلات أو محاضرات أو ندوات عامة في أي من قاعات الجامعة ومبانيها من دون إذن مسبق من عميد الكلية أو من نيابة رئاسة الجامعة لشؤون الطلاب.

ي- اقتحام أي من المباني أو المكاتب الجامعية أو الاجتماعات الرسمية بالجامعة التي لا يحق للطالب أن يكون فيها أو حضورها.

ك- السعي لتكوين اتحادات أو هيئات أو جمعيات خارج إطار القوانين واللوائح المنظمة لذلك.

ل- أية إهانة أو إساءة من الطالب لأي من أعضاء هيئة التدريس أو مساعديهم أو لأي من العاملين في الجامعة.

م- التهديد المباشر بالاعتداء على أي من أعضاء هيئة التدريس أو مساعديهم أو أي من العاملين في الجامعة.

ن- اعتداء الطالب جسدياً على أي من أعضاء هيئة التدريس أو مساعديهم أو أي من العاملين في الجامعة والمشرفين والملاحظين في الإختبارات بالكلية.

س- أية إهانة أو إساءة أو اعتداء على طالب آخر في الحرم الجامعي.

ع- التزوير في الوثائق الجامعية أو استعمال الوثائق أو الأوراق المزورة في أي من الأعمال الجامعية.

ف- انتحال الشخصية أثناء الإختبارات أو في أي من الأعمال الجامعية التي تستوجب إثبات الشخصية.

ص- حمل أو حيازة السلاح أو إخفائه (أياً كان نوعه) داخل الحرم الجامعي.

ق- مخالفة النظم والقواعد المنظمة للنشاط الطلابي داخل الجامعة.

مادة(73): العقوبات التأديبية هي:

أ- التنبيه شفاهاً أو كتابةً.

ب- الإنذار الكتابي.

ج- الحرمان من بعض الخدمات أو الامتيازات الطلابية.

د- الحرمان من محاضرات أحد المقررات، أو عدد من المحاضرات على نحو لا يؤثر على وضع الطالب في الاختبار.

هـ- إلغاء اختبار الطالب في أي مقرر.

و- الحرمان من الاختبار في مقرر أو أكثر.

ز- الحرمان من نتيجة اختبارات فصل دراسي أو أكثر، ويكون بقرار من مجلس شؤون الطلاب بناءً على توصية من مجلس الكلية.

ح- الحرمان من الدراسة أو الاختبار لفصل دراسي أو أكثر، ويكون بقرار مجلس شؤون الطلاب بناءً على توصية من مجلس الكلية.

ط- الفصل النهائي من الجامعة، ويكون بقرار من رئيس الجامعة بعد موافقة مجلس الجامعة.

مادة(74): يجوز الأمر بإعلان القرار الصادر بالفصل النهائي داخل الجامعة وإبلاغ الطالب بذلك وتحفظ القرارات الصادرة بالعقوبات التأديبية في ملف الطالب.

مادة(75): توجه للطالب عقوبة التنبيه الشفهي أو الإنذار الكتابي، إذا أرتكب أياً من المخالفات الواردة في الفقرات (و) و (ز) و (ح) و (ط) و (ي) و (ك) و (ص) من المادة (72) من هذا النظام وفي حالة تكرار المخالفة تتدرج العقوبة وصولاً إلى عقوبة الفصل النهائي (النظام الموحد لشؤون الطلاب،2008،389).

مادة(76): توقع في حق الطالب عقوبة الحرمان من محاضرات أحد المقررات أو عدد منها إذا أرتكب أياً من المخالفات الواردة في الفقرات (أ) و (ل) و (م) و (س) من المادة (72) من هذا النظام (النظام الموحد لشؤون الطلاب،2008،390).

مادة(77): يلغى اختبار الطالب من مقرر واحد إذا أخل بنظام الإختبارات داخل قاعة الإختبارات أو خارجها إذا كان ذلك الإخلال له علاقة بالاختبار.

مادة(78): يحرم الطالب من مقرر واحد إذا شرع في الغش أثناء الاختبار، وإذا أرتكب غشاً في الاختبار وضبط متلبساً به فيحرم من مقررين أو أكثر بحسب طبيعة الغش.

مادة(79): يعاقب الطالب بالفصل النهائي إذا ثبت ارتكابه أياً من المخالفات الواردة في الفقرات (ب، هـ، ن، ع، ف) من المادة(72) من هذا النظام.

مادة(80): يسقط حق الطالب في ممارسة النشاط الطلابي أو في الحصول على أي من الخدمات والامتيازات الطلابية التي تقدمها الجامعة في حال قيامه بأي فعل أو سلوك يخالف القواعد واللوائح المنظمة للنشاط الطلابي.

مادة(83): يبلغ الطالب كتابياً أو بالإعلان في لوحة الإعلانات بالكلية للحضور والمثول أمام لجنة التحقيق خلال مدة أقصاها ثلاثة أيام من وقوع المخالفة المتهم بها، ويجب على اللجنة سماع أقوال المحقق معه ودفاعه عن نفسه، وتدوين ذلك في محاضر رسمية وإذا لم يحضر الطالب للتحقيق في المواعيد المبلغ عنها كتابة أو بالإعلان في لوحة الإعلانات بالكلية يسقط حقه في سماع أقواله والدفاع عن نفسه (النظام الموحد لشؤون الطلاب،2008،392،393).

مادة(84): يجب أن يبت في المخالفة التأديبية خلال مدة لا تجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ علم الجامعة بها.

ويجوز للطالب التظلم كتابياً إلى رئيس الجامعة من أي قرار تأديبي وذلك خلال مدة لا تزيد عن خمسة عشر يوماً من تاريخ توقيع العقوبة التأديبية، ويحيل رئيس الجامعة التظلم إلى المجلس التأديبي بالجامعة إذا لم يكن هذا المجلس قد أبدى رأياً في هذه المخالفة.

أما إذا كان المجلس التأديبي قد أبدى رأياً في المخالفة، فيعرض رئيس الجامعة التظلم على مجلس الجامعة للنظر فيه ويكون قراره نهائياً، ولا يجوز إعادة النظر فيه إلا أمام المحكمة الاستئنافية المختصة (النظام الموحد لشؤون الطلاب،2008،393).

مادة(86): الجهل بنظم الجامعة ولوائحها لا يُعد عذراً يُعفي من تطبيق العقوبات.

كلية التربية زبيد:

التعريف والنشأة: هي وحدة أكاديمية رئيسة من وحدات جامعة الحديدة، وهي كيان علمي مستقل، تضم مجموعة أقسام علمية يتناسب عددها مع عدد التخصصات العلمية بالكلية.

أنشأت كلية التربية زبيد في العام الجامعي1992/1993م، حيث كانت إحدى الكليات الفرعية التابعة لجامعة صنعاء، ثم أصبحت إحدى كليات جامعة الحديدة بعد صدور القرار الجمهوري رقم(165) لسنة 1996م بإنشاء جامعة الحديدة، حيث تقع الكلية في مدينة زبيد على الخط الرئيسي الحديدة–تعز (دليل القبول والتسجيل،2015/2016، 6).

أهداف الكلية: تتمثل أهداف كلية التربية زبيد في الأهداف الأتية.

1. إعداد المعلمين للمدارس الإعدادية، والثانوية، وما في مستواها إعداداً أكاديمياً وثقافياً في إطار فلسفة المجتمع وخصائصه وسياسته التربوية.
2. دراسة الأوضاع التربوية الموجودة في المجتمع، ومعالجة مشكلاته وفقاً للفكر الإسلامي، والأساليب التربوية الحديثة ودعم الحركة التربوية والفكرية في البلاد وتنشيطها.
3. التعاون مع أجهزة التربية والتعليم في الجمهورية اليمنية في مجالات الإعداد والتدريب للوظائف التربوية.
4. إعداد باحثين متخصصين في المجالات التربوية المختلفة.
5. تعزيز القيم، وغرس الثوابت الوطنية في نفوس الناشئة لبناء جيل قادر على حمل الامانة، والمطالبة بالحقوق، والوفاء بالواجبات (دليل جامعة الحديدة، 2001م،29).

فلسفة الكلية:

تنطلق فلسفة كلية التربية زبيد من فلسفة الجامعة، المنطلقة من روح الإسلام وفلسفة المجتمع، على اعتبار أن المجتمع يشكل التربة الطبيعية التي ينمو ويزدهر فيها الفرد، حيث يجد نفسه متواصلاً مع مؤسساته، بداية من الأسرة وانتهاء بالأحزاب السياسية، ومن ثم الانفتاح على التجارب الإنسانية السليمة، وهي تأخذ من التجارب الإنسانية والعوامل الروحية والوطنية مجموعة من الصفات: كالحكمة، والتسامح، ونكران الذات، والإيمان بالعدل، والمساواة في حقوق الإنسان، واحترام ثقافة الآخرين والانتماء الوطني.

وإن هذه المنظومة الأخلاقية تبرز في ضوء الاعتزاز بأصالة المجتمع وحضارته الإسلامية والوطنية، والاعتزاز بشرف المهنة، وقداسة هذه الرسالة وعمق تأثيرها في بناء

الإنسان المتكامل في ضوء عملية تربوية تؤهل المتعلم ليكون له دور ريادي في مجتمع ديمقراطي سليم (أبو حسنة،2014م،38).

رسالة الكلية:

كلية التربية زبيد مؤسسة تربوية، اجتماعية، وطنية، أصيلة الانتماء، تنموية الأهداف، يمنية الوجه، حضارية الأبعاد، تسعى لبناء المعلمين وتأهيل القيادات التربوية، للعمل من خلال تطويرهم معرفياً، مهارياً ليصبحوا قادرين على الحصول على المعرفة ومطلعين عليها، يمارسون المهنة ملتزمين بأخلاقياتها، ولديهم القدرة على إحداث التغيير الإيجابي في مجتمعنا اليمني.

تسعى كلية التربية إلى تزويد الطالب(المعلم) بكل ما هو جديد، وتأهيله لمواكبة التطور العلمي والانفجار المعرفي والتكنولوجي.

كما تشجعه على البحث العلمي، للوصول إلى النمو المهني، والحصول على المعرفة وتطويرها وربطها بما يخدم المجتمع اليمني، وإن كلية التربية تحاول قدر الإمكان الإسهام في بلورة السياسة التعليمية في اليمن، وتعزيز الانتماء الوطني والإنساني من خلال تجسيد الهوية الوطنية وإحياء التراث الوطني (الشريف،2016م،44).

رؤية الكلية:

تسعى كليات التربية بشكل عام إلى أن تكون متميزة محلياً، وإقليمياً في البرامج التعليمية، والمهنية، وآليات التعليم والتعلم، والبحث العلمي في مجالات العلوم التربوية، وخدمة المجتمع بما يتفق ومعايير إدارة الجودة الشاملة.

جدول (1) يوضح العينة الدراسية موزعة حسب القسم والجنس.

القسم	الجنس		المجموع
	ذ	ث	
معلم الحاسوب	22	26	48
الرياضيات	8	13	21
اللغة العربية	8	6	14
اللغة الإنجليزية	20	26	46

الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية:

منهج الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على وصف الظاهرة، بجمع البيانات عنها، وتبويبها، وتحليلها، والربط بين مدلولاتها، للوصول إلى فهم الظاهرة المدروسة، والمتغيرات المؤثرة فيها باستخدام الاستبانة لقياس الوعي القانوني بالحقوق والضوابط التأديبية المتضمنة في اللوائح الجامعية لدى طلبة كلية التربية زبيد جامعة الحديدة، ومستوى الإلتزام والرضا بها.

مجتمع وعينة الدراسة: استهدفت الدراسة الطلاب الخريجين (الفرقة الرابعة النهائية) كلية التربية زبيد جامعة الحديدة للعام الدراسي (2017-2016م)، بلغ عددهم (439) طالباً وطالبة جاء هذا العدد من خلال الأقسام العلمية في الكلية والتي بلغ عددها إحدى عشر قسماً علمياً.

ونظراً لتجانس طبيعة مجتمع الدراسة، وإمكانات الباحث، فقد أختار الباحث عينة بلغت أربعة أقسام لتمثل مجتمع الدراسة وهم: قسمين علمي(قسم معلم الحاسوب، وقسم الرياضيات)، وقسمين أدبي(قسم اللغة العربية، وقسم اللغة الإنجليزية)، بلغ عددهم (160) طالب وطالبة من الفرقة الرابعة، روعي في الاختيار متغير القسم والجنس، تم توزيع الاستبانة عليهم، وعند استرداد الاستمارات فقد تم استرجاع (129) نسخة فقط، والجدول التالي يوضح ذلك.

المجموع	58	71	129

أداة الدراسة: صمم الباحثان أداة (استبيان) مكونة من جزئيين: الجزء الاول لقياس مستوى الوعي بالحقوق والضوابط التأديبية المضمنة في اللوائح الجامعية بلغ عدد فقراتها (12) فقرة وذلك من خلال الاطلاع على الأنظمة واللوائح الجامعية، والجزء الثاني لقياس مدى الالتزام

والرضا بالقوانين المنظمة للحياة الجامعية بلغ عدد فقراتها (13) فقرة، وقد تم تحكيمها من قبل مجموعة من السادة المحكمين وتم الأخذ بمقترحاتهم حتى أصبحت الأداة كما هي عليها الأن.

صدق الأداة (instrument Validity): للتأكد من صدق الاتساق الداخلي تم حساب معامل ارتباط بيرسون، بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية للاستبيان ككل، حيث كان المحك عند مستوى الدلالة (0.05) في ضوئه تُعد الفقرة صادقة أو غير صادقة، وقد تبين بأن جميع الفقرات دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)، وهذا ما يعني أن جميع الفقرات صادقة لما وضعت لقياسه.

ثبات الأداة (Reliability): فيما يتعلق بثبات الأداة فقد تم احتساب معامل الثبات كرونباخ ألفا (Cronpach Alpha) لمجالات الأداة، إذ تبين أن معامل الثبات لمجالات الاستبانة عالية جداً مما يمكننا الاعتماد عليها في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها، والجدول التالي يوضح معاملات الفاكرونباخ.

جدول (2) يوضح معامل الثبات حسب اختبار ألفا كرونباخ

المجالات	عدد الفقرات	معامل الفاكرونباخ
مجال الحقوق والضوابط التأديبية	12	0.821
مجال الالتزام والرضا بالقوانين الجامعية	13	0.850

عرض النتائج وتفسيرها:

أولاً: النتائج الخاصة بمستوى وعي أفراد العينة بالحقوق والضوابط التأديبية، ومستوى الإلتزام والرضا بالقوانين المضمنة في اللوائح الجامعية، يوضحها الجدول التالي:

جدول (3) يوضح عدد الاستجابات الصحيحة والنسبة المئوية وترتيب المجال والدرجة

يتضح من الجدول رقم (3) ما يلي:

– جاء مستوى الوعي بالحقوق والضوابط التأديبية لدى أفراد العينة بالنسبة الإجمالية للإستجابات الصحيحة

المحاور	عدد الاستجابات الصحيحة	النسبة المئوية	الترتيب	الدرجة
الحقوق والضوابط التأديبية	1198	77.4	2	مرتفع
الإلتزام والرضا بالقوانين الجامعية	1406	84.1	1	مرتفع

(77.4%)، وهي نسبة مرتفعة، وترى الدراسة أن ذلك يرجع إلى وجود هذه الحقوق والضوابط في دليل الطالب الجامعي والذي يوزع من قبل شؤون الطلاب وإدارة القبول والتسجيل بداية كل عام، كما أن عينة الدراسة جلهم من طلاب المرحلة النهائية (المستوى الرابع) حيث وقد مروا على هذه القوانين وعرفوها من خلال مسيرتهم الجامعية، لذا نرى جل إجاباتهم موافقة، بينما جاء محور الإلتزام والرضا بالقوانين الجامعية المنظمة للحياة الجامعية بدرجة عالية بلغت النسبة الإجمالية للاستجابات الصحيحة (84.1%)، وهي نسبة لا بأس بها، ويرجع ذلك إلى تطلع طلبة الجامعات نحو القانون والشفافية في العمل الجامعي لكي يعرف ما له من حقوق وما عليه من واجبات ليحافظ على شخصه من الأخطاء التي قد يقع فيها دون علمه بعواقبها، كما يتطلع طلبة الجامعات للقانون لكي يحفظ حقوقهم حتى لا يتعدى عليها أحد.

ثانياً: النتائج الخاصة بمستوى وعي أفراد العينة بالحقوق والضوابط التأديبية المضمنة في اللوائح الجامعية، يوضحها الجدول التالي:

جدول (4): التوزيع التكراري والنسبي لفقرات محور الحقوق والضوابط التأديبية للطلاب

م		معيار النتيجة					المجموع
		اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة	
1	يدرك أن العلم والمعرفة من أهم حقوق الطالب الجامعية.	83 %64.3	40 %31	3 %2.3	3 %2.3	–	
2	يدرك حقوقه في الاشتراك في الجمعيات العلمية والمساهمة في تكوينها.	38 %29.5	64 %49.6	17 %13.2	9 %7	1 0.8%	
3	يعرف أحقية استخدامه للمكتبة الجامعية وما تحتويه من مراجع.	52 %40.3	59 %45.7	11 %8.5	7 %5.4	–	
4	يعرف أحقية استخدامه للمعامل داخل الجامعة لإثبات تجاربه العلمية.	65 %50.4	47 %36.4	15 %11.6	2 %1.6	–	
5	يدرك أحقية التظلم أو (التماس) إعادة النظر في القرارات الصادرة ضده.	62 %48.1	48 %37.2	13 %10.1	6 %4.7	–	
6	يعرف أحقية حصوله على سند قبض رسمي لكل ما يدفعه لخزينة الجامعة.	69 %53.5	47 %36.4	10 %7.8	2 %1.6	1 %0.8	
7	يعرف أن الإخلال بالقوانين واللوائح والقرارات مخالفة قانونية تخضعه للعقوبات التأديبية.	49 %80	53 %41.1	19 %14.7	7 %5.4	1 %0.8	
8	يلم بمعظم العقوبات التأديبية لكل من يتعدى على اللوائح والأنظمة والقوانين الجامعية.	35 %27.1	62 %48	23 %17.8	5 %3.9	4 %3.1	
9	يعي عقوبة الإخلال بنظام الاختبارات الجامعية.	44 %34.1	64 %49.6	13 %10.1	7 %5.4	1 %0.8	
10	يدرك عدم أحقية المفصولين لأسباب تأديبية في الالتحاق بالجامعة مرةً أخرى.	30 %23.3	38 %29.5	34 %26.4	24 %18.6	3 %2.3	
11	يمارس حقوقه التي كفلها القانون بشكل لا يتقاطع مع حقوق الآخرين.	36 %27.9	64 %49.6	21 %16.3	5 %3.9	3 %2.3	
12	يعلم أن من حق عميد الكلية فصل الطالب لمدة عامٍ دراسي.	23 %17.8	26 %20.2	31 %24	28 %21.7	20 %16.3	
المجموع الكلي لدرجات الموافقة		586 %37.9	612 %39.5	210 %13.5	105 %6.7	33 % 2.1	1546 %100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2018م

من الجدول رقم (4) يلاحظ أن معظم استجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة تسير في الاتجاه الإيجابي وهذا يشير الى موافقة أفراد عينة الدراسة على فقرات المجال من حيث مضمونها ومحتواها وهذا دليل إلى أن غالبية أفراد عينة الدراسة لديهم دراية بالحقوق والضوابط التأديبية للطلاب ومما سبق يستنتج الباحث بصفة عامة أن معظم أفراد عينة الدراسة يوافقون على جميع فقرات مجال الحقوق والضوابط التأديبية للطلاب وهذا يشير إلى إلمام ووعي أفراد عينة الدراسة بضوابط ولوائح التعليم الجامعي بالجمهورية اليمني

جدول (5): تحليل فقرات محور: الحقوق والضوابط التأديبية للطلاب

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة (T)	مستوى الدلالة	النتيجة
1	يدرك أن العلم والمعرفة من أهم حقوق الطالب الجامعية.	4.09	0.659	78.853	0.000	موافقة
2	يدرك حقوقه في الاشتراك في الجمعيات العلمية والمساهمة في تكوينها.	4.57	0.884	51.400	0.000	موافقة
3	يعرف أحقية استخدامه للمكتبة الجامعية وما تحتويه من مراجع.	4.00	0.817	58.548	0.000	موافقة
4	يعرف أحقية استخدامه للمعامل داخل الجامعة لإثبات تجاربه العلمية.	4.21	0.748	66.161	0.000	موافقة
5	يدرك أحقية التظلم أو (التماس) إعادة النظر في القرارات الصادرة ضده.	4.36	0.831	58.592	0.000	موافقة
6	يعرف أحقية حصوله على سند قبض رسمي لكل ما يدفعه لخزينة الجامعة.	4.29	0.766	65.315	0.000	موافقة
7	يعرف أن الإخلال بالقوانين واللوائح والقرارات مخالفة قانونية تخضعه للعقوبات التأديبية.	4.40	0.900	51.748	0.000	موافقة
8	يلم بمعظم العقوبات التأديبية لكل من يتعدى على اللوائح والأنظمة والقوانين الجامعية.	4.10	0.941	47.369	0.000	موافقة
9	يعي عقوبة الإخلال بنظام الاختبارات الجامعية.	3.92	0.850	54.899	0.000	موافقة
10	يدرك عدم أحقية المفصولين لأسباب تأديبية في الالتحاق بالجامعة مرةً أخرى.	4.11	0.812	36.040	0.000	موافقة
11	يمارس حقوقه التي كفلها القانون بشكل لا يتقاطع مع حقوق الآخرين.	3.53	0.901	50.041	0.000	موافقة
12	يعلم أن من حق عميد الكلية فصل الطالب لمدة عامٍ دراسي.	3.97	0.740	25.552	0.000	موافقة

قيمة (T) الجدولية عند درجة حرية (128) ومستوى معنوية (0.05) تساوي (1.98)

من الجدول رقم (5) تم استخدام اختبار (T) للعينة الواحدة لمعرفة أراء أفراد عينة الدراسة حول الفقرات المتعلقة بمجال الحقوق والضوابط التأديبية للطلاب والنتائج مبينة بالجدول (5) والذي يبين أن آراء أفراد العينة في جميع فقرات المجال إيجابية حيث أن مستوى الدلالة أقل من(0.05) وقيمة اختبار(ت) المحسوبة لكل فقرة من فقرات المجال أكبر من قيمة اختبار(ت) الجدولية عند درجة حرية (128) ومستوى معنوية(0.05) تساوي (1.98) وهذا يشير إلى وجود فروق معنوية وذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة تعزى لصالح الموافقين على جميع فقرات المجال، ومما سبق يتضح أن معظم أفراد عينة الدراسة يوافقون على جميع فقرات مجال الحقوق والضوابط التأديبية للطلاب من حيث المضمون والمحتوى وهذا دليل على توافر الوعي بلوائح الحقوق والضوابط التأديبية للطلاب لدي أفراد عينة الدراسة بأنظمة ولوائح التعليم بالجمهورية اليمنية.

جاء محور الحقوق والضوابط التأديبية بدرجة مرتفعة، حيث بلغت نسبة الاستجابات الصحيحة في المحور (77.4%)، فهي نسبة مرتفعة في وعيهم القانوني، منها (37.9%) موافقون بشدة، و(39.5%) موافقون، أما بقية الاستجابات تتوزع في الآتي: (13.5%) محايدون، و(6.7%) غير موافقين، و(2.3%) غير موافقين بشدة، أي أن ما نسبته(22.5%) من عينة الدراسة كانت إجاباتهم غير موافقة ومحايدة وغير موافقة بشدة، وهذا ما يدعوا للقلق وهي نسبة كبير تغفل حقوقها المشروعة داخل الجامعة، كما تغفل الجزاءات التأديبية لمرتكبي المخالفات وهذا سوف يكون له خطر على مستقبلهم الدراسي إذا ما ارتكبوا المخالفة دون علمهم بالعواقب، والجديد بالذكر أنهم من طلاب الفرقة

النهائية التي يجب أن يكونوا على دراية شاملة كاملة لحقوقهم وواجباتهم، وكل ما يتعلق بالعقوبات التأديبية، فكيف سيكون الوعي القانوني لدى الطلاب من أبناء الفرق الأولى المستجدة.

كما جاءت أعلى عبارات هذا المحور هي العبارة الثامنة والمتمثلة في يلم بمعظم العقوبات التأديبية لكل من يتعدى على اللوائح والأنظمة والقوانين الجامعية، ويرجع ذلك إلى أن العقوبات التأديبية أصبحت من المعلومات العامة والشائعة والمتداولة خاصة في الظروف التي تمر بها البلاد حالياً من أحداث سياسية منذ 11فبراير 2011م إلى يومنا هذا، ومن ثم تناولتها وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، وبالتالي يعرفها طلاب الجامعات، هذا ومما زاد الطلاب اهتماما لمعرفة حقوقهم وواجباتهم الجامعية في ظل الأحداث السياسية الراهنة ليتمكن من حماية نفسه من أي مخالفه قد لا يعرف عواقبها، وهذا يتوافق مع دراسة (منى الحرون،2013م).

ثالثاً: مستوى التزام ورضا أفراد عينة الدراسة بالقوانين المنظمة للحياة الجامعية والمضمنة في اللوائح الجامعية.

جدول (6): **التوزيع التكراري والنسبي لفقرات محور الالتزام والرضا بالقوانين المنظمة للحياة الجامعية**

م		معيار النتيجة					المجموع
		اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة	
1	يقتنع بالمواد القانونية المنظمة للعملية التعليمية.	29 %22.5	61 %47.3	22 %17.1	14 %10.9	3 %2.3	
2	يشعر بأهمية القانون في حياته الجامعية.	32 %24.8	83 %64.3	10 %7.8	4 %3.1	–	
3	يشعر أن غياب القانون سبب رئيس في عدم الاستقرار.	69 %53.5	43 %33.3	12 %9.3	5 %3.9	–	
4	يقبل أي عقوبة تأديبية لسبب مخالفة قانونية.	35 %27.1	65 %27.1	14 %10.9	13 %10.1	2 %1.6	
5	يعرف أن القانون يصون الحريات ويحفظ الحقوق.	67 %51.9	54 %41.9	5 %3.9	3 %2.3	–	
	يدرك أن القانون ظاهرة اجتماعية غير منفصلة عن الأخلاق والدين.	61 %47.3	47 %36.4	14 %10.9	6 %47	1 %0.8	
7	يعلم أن الوعي بالقانون يُساهم في بناء وتنمية المجتمع.	68 %52.7	56 %43.4	3 %2.3	2 %1.6	–	
8	يؤيد قيام ندوات توعوية إرشادية بالقانون داخل الجامعة.	42 %32.6	59 %45.7	21 %16.3	5 %3.9	2 %1.6	
9	يقبل الالتزامات التي يمليها عليه القانون.	43 %33.4	63 %48.8	14 %10.9	8 %6.2	1 %0.8	
10	يشعر بارتياح اثناء تطبيق القانون على الطلاب المخالفين.	54 %41.9	51 %39.5	15 %11.6	9 %7.0	–	
11	يشعر بارتياح من مواد القانون المنظمة للعملية التعليمية والحياة الجامعية.	41 %31.8	68 %52.7	16 %12.4	4 %3.1	–	
12	يؤيد تطبيق القوانين واللوائح الجامعية على جميع الطلاب دون استثناء.	68 %52.7	44 %34.1	13 %10.1	4 %3.1	–	

13	يشارك في وضع اللوائح والنظم المنظمة للعملية التعليمية.	34 %26.4	69 %53.5	16 %12.4	8 %6.2	2 %1.6	
المجموع الكلي لدرجات الموافقة		643 %38.4	763 %45.6	175 %10.4	80 %4.7	10 %0.5	1671 %100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

من الجدول رقم (6) يلاحظ أن معظم استجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات مقياس الالتزام والرضا بالقوانين المنظمة للحياة الجامعية والمضمنة في اللوائح الجامعية تسير في الاتجاه الإيجابي وهذا يشير إلى موافقة أفراد عينة الدراسة عن فقرات المقياس من حيث المضمون والمحتوي، وهذا دليل إلى أن غالبية أفراد عينة الدراسة لديهم ملتزمون وراضون بالقوانين الجامعية. ومما سبق يستنتج الباحث بصفة عامة أن معظم أفراد عينة الدراسة يوافقون على جميع فقرات مقياس الالتزام والرضا بالقوانين الجامعية دليل على توجههم نحو تطبيق القوانين والرضى بها.

جدول (7): تحليل فقرات المجال الأول: الإلتزام والرضا بالقوانين الجامعية المنظمة للحياة الجامعية

م	فقرات المقياس.	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة (T)	مستوي الدلالة	النتيجة
1	يقتنع بالمواد القانونية المنظمة للعملية التعليمية.	4.20	0.996	42.954	0.000	موافقة
2	يشعر بأهمية القانون في حياته الجامعية.	3.77	0.664	70.248	0.000	موافقة
3	يشعر أن غياب القانون سبب رئيس في عدم الاستقرار.	4.11	0.809	61.235	0.000	موافقة
4	يقبل أي عقوبة تأديبية لسبب مخالفة قانونية.	4.36	0.960	46.296	0.000	موافقة
5	يعرف أن القانون يصون الحريات ويحفظ الحقوق.	3.91	0.683	73.749	0.000	موافقة
6	يدرك أن القانون ظاهرة اجتماعية غير منفصلة عن الأخلاق والدين.	4.43	0.884	54.570	0.000	موافقة
7	يعلم أن الوعي بالقانون يُساهم في بناء وتنمية المجتمع.	4.25	0.626	81.157	0.000	موافقة
8	يؤيد قيام ندوات توعوية إرشادية بالقانون داخل الجامعة.	4.47	0.887	51.690	0.000	موافقة
9	يقبل الالتزامات التي يمليها عليه القانون.	4.04	0.801	26.540	0.000	موافقة
10	يشعر بارتياح اثناء تطبيق القانون على الطلاب المخالفين.	4.21	0.891	53.073	0.000	موافقة
11	يشعر بارتياح من مواد القانون المنظمة للعملية التعليمية والحياة الجامعية.	4.16	0.744	63.117	0.000	موافقة
12	يؤيد تطبيق القوانين واللوائح الجامعية على جميع الطلاب دون استثناء.	4.13	0.790	62.750	0.000	موافقة
13	يشارك في وضع اللوائح والنظم المنظمة للعملية التعليمية.	4.36	0.703	17.586	0.000	موافقة

قيمة (T) الجدولية عند درجة حرية (128) ومستوى معنوية (0.05) تساوي (1.98)

من الجدول (7) تم استخدام اختبار (T) للعينة الواحدة لمعرفة أراء أفراد عينة الدراسة حول الفقرات المتعلقة بمقياس الإلتزام والرضا بالقوانين المنظمة للحياة الجامعية والنتائج مبينة بالجدول (7) والذي يبين أن آراء أفراد العينة في جميع فقرات المجال تسير في الاتجاه الإيجابي حيث أن مستوى الدلالة أقل من (0.05) وقيمة اختبار(ت) المحسوبة لكل فقرة من الفقرات المتعلقة بمقياس الإلتزام والرضا بالقوانين الجامعية لدي أفراد عينة الدراسة أكبر من قيمة اختبار(ت) الجدولية عند درجة حرية (128) ومستوى معنوية (0.05) تساوي (1.98) وهذا يشير إلى وجود فروق معنوية وذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة تعزى لصالح الموافقة على جميع فقرات مقياس الإلتزام والرضا بالقوانين الجامعية، ومما سبق يتضح أن معظم أفراد عينة الدراسة يوافقون على جميع فقرات مقياس الالتزام والرضا بالقوانين الجامعية من حيث المضمون والمحتوي وهذا يشير إلى وعي أفراد عينة الدراسة بقوانين ولوائح التعليم بالجمهورية اليمنية. جاء محور الإلتزام والرضا بالقوانين الجامعية بنسبة مرتفعة، حيث بلغت نسبة الاستجابات الصحيحة (84.1%) وهي أعلى نسبة مرتفعة في محاور الاستبيان تبين مدى إلتزام وقناعة أفراد العينة نحو الإلتزام والرضا بالقوانين الجامعية، جاء منها (38.4%) موافقون بشدة، و(45.6%) موافقون، أما بقية الاستجابات تتوزع في الآتي: (10.4%) محايدون، و(4.7%) غير موافقين، و(0.5%) غير موافقين بشدة، ويرجع ذلك إلى قناعة الطلاب بأهمية القانون في حياتهم الجامعية والعامة، وذلك بسبب التغير النسبي في ثقافة المجتمع اليمني وتوجههم للقانون الذي ينشدوه دائماً، وهذا التوجه العام ساعد على تشكيل قناعات واتجاهات الطلاب نحو القانون، إضافةً إلى ذلك فإن وجود الشفافية في بعض القرارات المتخذة مثل التسجيل والقبول والنقل وغيرها تقوم على اساس ضوابط مقننة، فاصبح الطلاب حريصين على الاطلاع عليها للتأكد من انطباق الضوابط عليها من عدمه.

الإجابة على الفرضيات:

نتائج الفرضية الأولى: والتي تنص على (وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين الطلاب في مدى الوعي القانوني بالحقوق والضوابط التأديبية تعزى لمتغير القسم).

جدول رقم (8) اختبار (F) لمعرفة ما إذا كان هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في مدي الوعي القانوني بالحقوق والضوابط التأديبية لدي طلاب كلية التربية – جامعة الحديدة تعزى لمتغير القسم

القسم	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار (f)	مستوي الدلالة
قسم علوم حاسوب	48	3.97	0.40	2.90	0.038
قسم الرياضيات	21	3.78	0.37		
قسم اللغة الانجليزية	46	4.06	0.34		
قسم اللغة العربية	14	3.96	0.24		

قيمة (F) الجدولية عند مستوى معنوية 0.05 ودرجة حرية 128 تساوي (1.82)

لاختبار نتيجة هذا السؤال استخدم اختبار(f) لمعرفة ما إذا كانت توجد فروق معنوية وذات دلالة إحصائية في مدي توافر الوعي القانوني لدي طلاب كلية التربية – جامعة الحديدة تعزى لمتغير القسم أم لا والنتائج مبينه بالجدول رقم(8) والذي يبين قيمة(f) المحسوبة تساوي (2.90) وهي أكبر من قيمة (f) الجدولية (1.82) عند مستوى معنوية

(0.05)، وهذا يؤكد وجود وفروق معنوية ذات دلالة إحصائية في مدي توفر الوعي القانوني لدي طلاب كلية التربية جامعة الحديدة تُعزى لمتغير القسم، ومما سبق يؤكد الباحث قبول الفرض القائل أن هناك فروق معنوية بين الطلاب في مدي توافر الوعي القانوني تعزى لمتغير القسم، وقد يرجع السبب في هذا إلى أن بعض الأقسام المتمثلة بقسم معلم الحاسوب وقسم اللغة الانجليزية تخضع لعملية التنسيق والمفاضلة بين الطلاب المسجلين عن غيرها من بقية الأقسام لذلك فإن الطلاب الذين يخضعون لعملية التنسيق والمفاضلة أكثر معرفة بهذه القوانين عن غيرهم ممن لا يخضعون لها، كذلك أن بعض الأقسام خصوصا العلمية فإن طلابها أكثر حضوراً ومداومة في الكلية وهم أكثر معرفة بقوانين ولوائح الجامعة بخلاف غيرها من الأقسام الأخيرة وخصوصاً الأقسام الأدبية.

نتائج الفرضية الثانية: والتي تنص على (توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في مدى الوعي القانوني بالحقوق والضوابط التأديبية لدى الطلاب تعزى لمتغير الجنس).

جدول (9) اختبار (t) لمعرفة ما إذا كان هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في مقياس توافر الوعي القانوني لدي طلاب كلية التربية جامعة الحديدة تعزى لمتغير النوع

المتغيرات	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار (ت)	مستوي الدلالة
ذكر	58	4.01	0.43	1.18	0.239
أنثي	71	3.93	0.30		

قيمة (T) الجدولية عند درجة حرية (128) ومستوى معنوية (0.05) تساوي (1.67)

استخدم اختبار(t) لعينتين مستقلتين لمعرفة ما إذا كانت توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مقياس الوعي القانوني تعزى لمتغير النوع والنتائج مبينه بالجدول رقم(9) والذي يبين أن متوسطات الحسابية لكل من الذكور والإناث لا يوجد فرق بينهما يذكر ونجد قيمة(t) المحسوبة أقل من قيمة (t) الجدولية تساوي (1.67) عند مستوى معنوية(0.05) وهذا يشير إلى عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في مقياس مستوى الوعي القانوني لدي طلاب كلية التربية بجامعة الحديدة تعزى لمتغير الجنس، ومما سبق نؤكد عدم وجود فروق فردية بين الطلاب في مدي توافر الوعي القانوني تعزي لمتغير الجنس.

ويعزو الباحث ذلك إلى عدم دلالة متغير النوع إلى أن الذكور والإناث في الجمهورية اليمنية يتلقون ثقافة واحدة ومتشابهة إلى حد كبير، فهم يعيشون في مجتمعات متقاربة الظروف، ويتعلمون في مدارس ذات مناهج ومقررات دراسية موحدة، ويلتحقون بنفس مؤسسات إعداد المعلمين في التعليم العالي، إضافة إلى أنهم يتعرضون لنفس الظروف داخل الحرم الجامعي، ونفس الخبرات والتأهيل، ومما سبق نؤكد عدم قبول الفرض القائل توجد فروق بين الذكور والإناث في مدى توافر الوعي القانوني تعزى لمتغير الجنس.

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج: توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج هي.

1- وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة، تعزى لصالح الموافقين على جميع فقرات الحقوق والضوابط التأديبية، حيث أن مستوى الدلالة أقل من (0.05) وقيمة (t) المحسوبة لكل فقرة من فقرات المجال أكبر من قيمة (t) الجدولية عند درجة حرية (128)، ومستوى معنوية (0.05) تساوي (1.98).

2- وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة، تعزى لصالح الموافقين على جميع

فقرات الإلتزام والرضا بالقوانين المنظمة للحياة الجامعية، حيث أن مستوى الدلالة أقل من (0.05) وقيمة (t) المحسوبة لكل فقرة من فقرات المجال أكبر من قيمة (t) الجدولية عند درجة حرية (128)، ومستوى معنوية (0.05) تساوي (1.98).

3- عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في مقياس مستوى الوعي القانوني لدى طلاب كلية التربية بجامعة الحديدة تعزى لمتغير الجنس، حيث نجد قيمة (t) المحسوبة (1.18) أقل من قيمة (t) الجدولية تساوي (1.67) عند مستوى معنوية (0.05).

4- وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في مستوى الوعي القانوني لدى طلاب كلية التربية بجامعة الحديدة تعزى لمتغير القسم، حيث نجد قيمة (f) المحسوبة تساوى (2.90) وهي أكبر من قيمة (f) الجدولية (1.82) عند مستوى معنوية (0.05).

ثانياً: أهم التوصيات. في ضوء النتائج توصل الباحث إلى التوصيات التالية.

1- تكثيف التوعية من خلال الندوات والمحاضرات وأوراق العمل حول القانون واللوائح المنظمة للحياة الجامعية.

2- تنظيم ندوة مجتمعية للطلاب المستجدين في بداية العام الدراسي لتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم كما نصت عليها لوائح الكلية.

3- توزيع كتيب(دليل) في بداية العام يشمل لائحة الكلية، مع عرض المواقف الفعلية لمخالفة لائحة الكلية يوضح فيه الصواب والخطأ والعقوبة.

4- تدعيم النشرات الداخلية والإصدارات التي تصدرها الجامعة، تفتح فيها نافذة لنشر ثقافة الوعي القانوني، وتخصيص نافذة للرد على استفسارات الطلاب.

5- الاهتمام بتطوير المعارف القانونية لدى الطلاب في مختلف القوانين ذات الصلة بحقوقهم وواجباتهم.

6- إجراء دراسة مماثلة على جميع كليات الجامعة وطلابها بما فيهم الطلاب المستجدين لمعرفة مدى وعيهم باللوائح والقوانين والأنظمة الجامعية.

قائمة المصادر والمراجع.

أولاً: المراجع العربية:

1- الفجال، سعاد سيد محمد إبراهيم(2018). أهمية وأبعاد المواطنة: طرائق تدريس ممارسات المواطنة الفاعلة، ط1، دار الكتاب الحديث، القاهرة.

2- شروخ، صلاح الدين(2005). مدخل في علم الاجتماع، دار العلوم للنر والتوزيع، عنابة.

3- الموسوي، سالم رضوان(2006). الوعي والثقافة القانونية، مجلة النبأ المعلوماتية، ع81. متاح في http://www.annabaa.org/nbahome/nba81/014.htm.

4- زهير، أحمد علي الكاظمي(1990). المدخل إلى شؤون الطلاب في التعليم العالي (المفهوم، النشاطات، الأسس)، ط2، مكة المكرمة.

5- روزنتال، ويودين، ترجمة سمير كوم(1997). الموسوعة الفلسفية، ط7، دار الطبيعة، بيروت.

6- عبدالفتاح، نبيل(2002). الوعي القانوني وتنمية الثقافة السياسية في مصر، مجلة الديمقراطية (وكالة الأهرام)، ع7، مج2، مصر.

7- أ.ل أوليدوف(1982). الوعي الاجتماعي، ترجمة ميشيل كيلو، ط2، دار أبن خلدون، بيروت.

8- مجمع اللغة العربية(2003). المعجم الوجيز، طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم، القاهرة.

9- إبن منظور، محمد بن مكرم(1986). لسان العرب، ج1، كورنيش النيل، القاهرة.

10- الصفار، حسن(2005). الخطاب الإسلامي وحقوق الإنسان، المركز الثقافي العربي، والدار البيضاء، بيروت.

11- عطية، خليل عطية(2011). أساسيات في حقوق الإنسان والتربية، عمان، الأردن.

12- مشرف، عبدالعليم عبدالحميد(1998). دور سلطات الضبط الإداري في تحقيق النظام العام وأثره على الحريات العامة، دار مقارنة، دار النهضة العربية، مصر.

13- بوضياف، عمار(2007). القرار الإداري (دراسة تشريعية، قضائية، فقهية)، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر.

14- دليل القبول والتسجيل لشؤون الطلاب(2015). جامعة الحديدة، اليمن.

15- حسين، أحمد شحاته(2007). الوعي القانوني بالخطأ التأديبي والجزاءات التأديبية لدى طلاب كلية التربية وعلاقتهم بالتزامهم التنظيمي، مجلة البحث في التربية وعلم النفس، جامعة طنطا، ج14، مج20، مصر.

16- زيادي، فتحي كامل؛ وعبدالرحمن، هاشم فتح الله(1998). حقوق طلاب الجامعات ومعوقات ممارستها (دراسة ميدانية بجامعة طنطا)، مجلة البحث في التربية وعلم النفس، ع1، مج12، مصر.

17- الحرون، منى محمد السيد(2013). الثقافة القانونية لدى طلاب الجامعات، دراسة تحليلية للتشريعات المنظمة للحياة الجامعية، رسالة ماجستير غير منشورة، دراسات عربية في التربية وعلم النفس، ج4، ع37، المملكة العربية السعودية.

18- كيره، حسن(1969). المدخل إلى القانون، الإسكندرية، منشأة المعارف، مصر.

19- فرحات، محمد نور(1981). الفكر القانوني والواقع الاجتماعي، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة.

20- فرج، عبدالمنعم(1979). أصول القانون، دار النهضة العربية.

21- عبدالله، محمد محمود(1982). المدخل إلى العلوم القانونية، جامعة دمشق.

22- الفريجات، خضير كاظم(2009). السلوك التنظيمي، المفاهيم المعاصرة، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الإردن.

23- العوفي، محمد بن غالب(2005). الثقافة التنظيمية وعلاقتها بالإلتزام الوظيفي، رسالة ماجستير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض.

24- محمد على، أنوار(2012). دور التربية في التغير الاجتماعي، مجلة كلية العلوم الإسلامية، ع12، مج6.

25- عبدالمطلب، أحمد محمود(1993). التربية ودورها في نشر الوعي القانوني واستتباب الأمن، المجلة التربوية بسوهاج، دار الكتب، ع8، ج1، القاهرة، مصر.

26- طوالبة، علي إبراهيم(2009). أثر برنامج تعليمي قائم على المفاهيم القانونية في تنمية الثقافة القانونية واتجاهات الطلبة نحوها لدى طلبة المرحلة الأساسية العليا لبحث التربية

الوطنية، رسالة دكتوراه غير منشورة كلية التربية، جامعة اليرموك.

27- دليل عام جامعة الحديدة(2001). منشورات جامعة الحديدة، اليمن.

28- النظام الموحد لشؤون الطلاب بالجامعات اليمنية(2008م): رئاسة مجلس الوزراء، وزارة الشؤون القانونية، صنعاء، اليمن.

29- أبو حسنة، أحمد جلال(2014). مهارات التخطيط الاستراتيجي لدى قيادات كليات التربية في الجامعات الفلسطينية وعلاقتها بتحسين الأداء المؤسسي، رسالة ماجستير غير منشورة كلية التربية، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين.

30- الشريف، أحمد غالب(2016). مدى تطبيق إدارة كليات التربية بالجمهورية اليمنية لمعايير إدارة الجودة الشاملة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة القرآن والعلوم الإسلامية، السودان.